State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

٢٠١٧/١١/١٥

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبـــة وبعـــد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالـــص التحيـــة ،،،

مقدمو الاقتراح

الحميدي بـــدر السبيعي — **عبدالوهاب محمد البابطين**

عمر عبدالمحسن الطبطبائي — **ثامـر سعـد الظفيـــري**

مبارك هيـــف الحجـــرف

يحال إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع
ويوزع على الأعضاء
١٧/١١/١٥

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

www.kna.kw

اقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢
في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ المشار إليه النص الآتي:

" يحرم من الانتخاب والترشيح كل من صدر بحقه حكم باتاً تزيد مدته على ثلاث سنوات ما لم يرد إليه اعتباره أو أي جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يرد إليه اعتباره ، وتعتبر الجرائم التالية حصراً جرائم مخلة بالشرف والأمانة:

(السرقة- شيك بدون رصيد- النصب والاحتيال- المواقعة الجنسية وهتك العرض- الخطف--الزنا- اختلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها- خيانة الأمانة -التزوير والتزييف بجميع أشكاله -الرشوة- انتحال الصفة- شهادة الزور- جرائم الخمور والمخدرات- التجسس على أمن الدولة والتخابر مع العدو - التحريض على الفسق والفجور والدعارة والقمار- الغش التجاري) ".

www.kna.kw

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت
P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

المادة الثانية

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانـــون
بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢
في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة

لم يستطع الفقه القانوني وضع تعريف حصري لجرائم الشرف والأمانة ، وإن كان ذلك مقبولا فقهاً إلا أنه غير مقبول إذا تعلق الأمر بالحريات العامة ، فالأصل وفقًـا للمادة ٣٢ من الدستور " لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ".

وحيث إن المادة الثانية من القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ فـي شـأن انتخابـات أعضاء مجلس الأمة قد جاءت كالتالي " يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبـة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة إلى أن يرد إليه اعتباره".

ويتضح هنا بأن معيار الشرف والأمانة غير محدد ويـدل علـى معـانٍ واسـعة (مطاطة) ، ويخضع لتفسير جهة الإدارة وسلطة تقديرية واسعة للقضاء ، وهذا مـا يجعل النص معيبًا دستورياً، فالأشخاص يجب أن تحدد لهم النصوص بشكلٍ واضحٍ لا لبس فيه حتى يتجنب الوقوع في عقوباتها وهذا ما أكده حكم المحكمة الدستورية في نظرها للدفع بعدم دستورية بعض مواد قانون الاجتماعات العامة والتجمعـات رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ في حكمها الصادر ٢٠٠٦/٥/١ في القضية رقم (١) لسـنة ٢٠٠٥ دستوري، حيث قررت في ذلك الحكم "وذلك من خـلال نصـوص تتقـدم تأويلاتها مفتقدة التحديد الجازم لضوابط تطبيقها مفتقـرة إلـى عناصـر الضـبط والإحكام الموضوعة منطوية على خفاء وغموض مما يلتبس معناها على أوسـاط الناس ويثار الجدل في شأن حقيقة محتواها بحيث لا يأمن أحد معها مصـيرًا، وأن يكون هذا التجهيل موطئًا للإخلال بحقوق كفلها الدستور كتلك المتعلقـة بالحريـة الشخصية وحرية التعبير وحق الاجتماع، وضمان تـدفق الآراء مـن مصـادرها

www.kna.kw

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت
P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

المختلفة، فسلطة التنظيم حدها قواعد الدستور، ولازمها ألا تكون النصوص شـــباكًا أو شراكاً يلقيها القانون متصيدًا باتساعها أو بخفائها من يقعون تحتها ولا يبصرون مواقعها، لاسيما وقد تعلقت هذه النصوص بنصوص جزائية لا غنى عن وجوب أن يكون المخاطبون بها على بيّنة من حقيقتها والوقـــوف علـــى مقصـــودها ومجـــال تطبيقها، فلا يكون سلوكهم مجافيًا لها بل متفقًا معها ونـــزولاً عليهـــا، فـــلا تنـــال النصوص من بريء، ولا يضار منها غير آثمٍ أو مخطئ أو مسيء، والحاصل أنه إن كان غموض النصوص التشريعية عامة يعيبها، إلا أن غموض النصوص لاسيما المتعلقة منها بنصوص جزائية خاصة يصمها بعدم الدستورية"، لـــذلك جـــاء هـــذا الاقتراح بقانون ليحقق الحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بالحريات التـــي كفلهـــا الدستور، وليحقق العدالة المنشودة من خلال تعديل النصوص ذات الشـــبهة لعـــدم دستوريتها.

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait